

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

(دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي)

Accounting for Price Changes (Inflation) and its impact on the Quality of Accounting Earnings

(An Applied Study on Faisal Islamic Bank)

إيمان عثمان عبدالله حسين¹، عبدالرحمن البكري منصور²

Eman Othman Abdullah Hussein Abdulrahman Al-Bakri Mansour

¹ جامعة النيلين، السودان، emmancosman@gmail.com² جامعة النيلين، السودان، abderhaman234@gmail.com

تاريخ النشر: 2024-10-31

تاريخ القبول: 2024-09-02

تاريخ الاستلام: 2024-07-26

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) على جودة الأرباح المحاسبية، مع التطبيق على بنك فيصل الإسلامي، معتمدة على بيانات التقارير السنوية للبنك من 2016 إلى 2020. كشفت النتائج أن الاعتماد على التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية، كما أظهرت وجود فرق كبير بين قيمة الأصول بالتكلفة التاريخية وقيمتها المعدلة وفقاً لنموذج محاسبي يراعي التضخم. وعليه، أوصت الدراسة بتعديل السياسات المحاسبية لتشمل تعديلات التضخم، مما قد يحسن دقة القوائم المالية بنسبة تصل إلى 22.21% في المتوسط، إضافة إلى تبني نماذج محاسبية معدلة وفقاً للتضخم لضمان تقييم أكثر دقة للأصول والخصوم، وبالتالي اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، جودة الأرباح، التكلفة التاريخية، تقييم الأصول، البنوك الإسلامية

تصنيف JEL : XNN ؛ XNN

Abstract:

This study aimed to analyse the impact of accounting for price changes (inflation) on the quality of accounting earnings, with application to Faisal Islamic Bank (FIB), using data from the bank's annual reports from 2016 to 2020. The results revealed that relying on historical cost under inflation leads to distortion of income and distribution of fictitious profits, and showed that there is a significant difference between the value of assets at historical cost and their value adjusted according to an inflation-adjusted accounting model. The study recommended that accounting policies should be modified to include inflation adjustments, which could improve the accuracy of financial statements by up to 22.21% on average, and that inflation-adjusted accounting models should be adopted to ensure more accurate valuation of assets and liabilities, thereby making more effective financial decisions.

Keywords inflation, earnings quality, historical cost, asset valuation, , Islamic banks.

* : إيمان عثمان عبدالله حسين

1. المقدمة

1.1 الإطار المنهجي

تمهيد:

تعد المحاسبة عن تغيرات الأسعار من القضايا الهامة التي تواجه المحاسبين والمدراء الماليين في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة. فالتضخم، بوصفه ظاهرة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يؤثر بشكل كبير على القوائم المالية للشركات وعلى جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها. في ظل هذه الظروف، تبرز أهمية دراسة تأثير التضخم على جودة الأرباح المحاسبية، خاصة في القطاع المصرفي الإسلامي الذي يتميز بخصائص فريدة تميزه عن النظام المصرفي التقليدي. فالبنوك الإسلامية، ومنها بنك فيصل الإسلامي، تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتشجع المشاركة في الربح والخسارة، مما يجعل قياس وعرض أرباحها في ظل التضخم أمراً يستحق الدراسة والتحليل.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين المحاسبة عن تغيرات الأسعار وجودة الأرباح المحاسبية في سياق البنوك الإسلامية، متخذة من بنك فيصل الإسلامي نموذجاً للدراسة. من خلال تحليل البيانات المالية للبنك وتطبيق أساليب المحاسبة عن التضخم، تسعى الدراسة إلى تقديم معلومات جديدة حول كيفية تأثير التضخم على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الإسلامي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد أثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) على جودة الأرباح المحاسبية في البنوك الإسلامية، وتحديدًا في بنك فيصل الإسلامي. حيث يثير التضخم تحديات كبيرة في قياس وعرض الأرباح بشكل يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي، مما قد يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على تمثيل الأداء المالي الفعلي للبنك بصورة عادلة وموثوقة. ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. كيف يؤثر الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على دقة الدخل والأرباح

المعلنة؟

2. هل يؤثر قصور عرض القوائم المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على مستوى

الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المقدمة للمستخدمين؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية على النحو الآتي:

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتأثير التضخم على جودة الأرباح المحاسبية، خاصة في سياق البنوك الإسلامية. فهي تسعى إلى سد فجوة معرفية في مجال المحاسبة المالية

الإسلامية من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي لفهم العلاقة بين المحاسبة عن تغيرات الأسعار وجودة الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية. كما تساهم الدراسة في تطوير منهجيات جديدة لقياس وتحليل أثر التضخم على القوائم المالية للبنوك الإسلامية، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث في هذا المجال.

الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في تقديمها لتوصيات قيمة لصناع القرار في البنوك الإسلامية والجهات الرقابية المالية. فنتائج الدراسة يمكن أن تساعد في تحسين ممارسات إعداد التقارير المالية في ظل ظروف التضخم، مما يعزز شفافية وموثوقية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصالح. كما أن فهم تأثير التضخم على جودة الأرباح يمكن أن يساعد المدراء الماليين في اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وإدارة رأس المال، مما يساهم في تعزيز استقرار وكفاءة النظام المصرفي الإسلامي ككل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي تحقيق الآتي:

1. تقييم تأثير الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على دقة الدخل والأرباح المعلنة.
2. تحليل تأثير قصور عرض القوائم المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المقدمة للمستخدمين.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة يتم اختبار الفرضيات التالية:

- 1- أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية.
- 4- أن قصور عرض القوائم المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم، لا يتفق مع مفهوم الإفصاح المحاسبي عن كافة المعلومات التي يتعين إعلام مستخدمي القوائم المالية بها، والتي تساعدهم في اتخاذ قرارات مستقبلية.

منهجية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى تحليل تأثير تغيرات الأسعار (التضخم) على جودة الأرباح المحاسبية وتقويم الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي خلال الفترة من 2016 إلى 2020. يعتمد التحليل على البيانات المالية المنشورة للبنك، بالإضافة إلى تطبيق الأساليب الإحصائية والمحاسبية المناسبة لقياس الأثر من خلال استخدام التحليل الوصفي لعرض البيانات المالية وأرقام التضخم بطريقة مبسطة.

2.1 الدراسات السابقة:

اسماعيل ، (2010م):

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

هدفت الدراسة بشكل اساسي الي بيان مدى ملائمة المعلومات المحاسبية المُعدّة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية لاتخاذ القرارات في أوقات التضخم، وإمكانية استخدام نماذج المحاسبة عن تغيرات الأسعار في فترات التضخم. استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. من أهم النتائج: ظهور الدخل بصورة أكبر من حقيقته في أوقات التضخم، إخلال تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وتوفير معلومات أكثر جودة وملائمة لاتخاذ القرارات عند استخدام نماذج محاسبة التضخم.

(Modibbo Abubalar, 2016):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة المراجعة وحوكمة الشركات على إدارة الأرباح الحقيقية للبنوك في نيجيريا. استخدمت الدراسة تصميم ارتباطي مع مقطع عرضي من 15 بنكاً لمدة 10 سنوات (2004-2013)، واعتمدت على تقنية تحليل المربعات الصغرى (GLS) لجمع البيانات وتحليلها. توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين المراجعة المشتركة وإدارة الأرباح الحقيقية، وأثر إيجابي كبير لآليات الحوكمة على التلاعب بالتدفقات النقدية، بينما كان للجنة التدقيق تأثير سلبي كبير. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإجمالية للأرباح الحقيقية وتدابير جودة المراجعة وآليات الحوكمة.

(Adeiza & others , 2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مخصص خسارة القروض على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في البورصة في نيجيريا. استخدمت الدراسة التقارير السنوية للبنوك للحصول على البيانات التي تغطي الفترة من 2008-2015، واعتمدت على أسلوب الانحدار اللوحي باستخدام برنامج Stata 13 لتحليل البيانات. توصلت النتائج إلى أن جميع المتغيرات (مخصص خسارة القروض، إجمالي الأصول، خصم القرض، والرصيد المبدئي لخسارة القروض) لها تأثير كبير على مخصصات القروض التقديرية، مما يشير إلى أن النموذج المستخدم أوضح بشكل كبير مستوى مخصص خسارة القروض التقديرية في البنوك النيجيرية المدرجة.

(INÈS LISBOA , ALEKSANDRE ,2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمة المالية لعام 2008 على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في البرتغال والمملكة المتحدة خلال الفترة من 2004 إلى 2014، والمقارنة بين البلدين من حيث القوة القانونية وجودة المحاسبة. اعتمدت الدراسة على بيانات القوائم المالية للشركات المدرجة في كلا البلدين كأداة لجمع البيانات. توصلت النتائج إلى أن الأزمة المالية كان لها تأثير على ميل الشركات لإدارة النتائج المالية، في حين لم يكن تأثير البلد مهماً من الناحية الإحصائية، كما تبين أن حجم الشركة وإجمالي أصولها من الخصائص المهمة في تفسير إدارة الأرباح.

زهير ، وقاسم ، (2019م) :

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال دراسة استغلال المرونة في تحديد الطرق والممارسات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية للمصارف عينة البحث كأداة لجمع البيانات. توصلت النتائج إلى أن جودة الأرباح في المصارف عينة البحث كانت متباينة من مصرف إلى آخر، وأن المستحقات الاعتيادية لبعض المصارف ظهرت بقيمة سالبة مما أدى إلى ضعف جودة الأرباح فيها، مشيرة إلى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في بعض المصارف المدروسة..

مروان (2020م)

هدفت الدراسة إلى توضيح أسباب التضخم والعوامل المؤثرة فيه في العراق خلال الفترة 2003-2013. استخدمت الدراسة العديد من الطرق القياسية الخاصة بالسلاسل الزمنية في المديين القصير والطويل كأداة لجمع وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تحليل اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية. توصلت النتائج إلى أن العوامل الداخلية كانت الأكثر تأثيراً في الأسعار مقارنة بالعوامل الخارجية، كما أظهرت أن اتجاه السببية يكون من التضخم إلى النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أهمية التركيز على السياسات الداخلية لمعالجة مشكلة التضخم في العراق.

شريف (2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر التحول الرقمي على مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت استمارة الاستبانة لجمع المعلومات، توصلت الدراسة إلى عدة النتائج اهمها ان التحول الرقمي جعل المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للمصارف التجارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية تعبر بصدق وامان، كما ان التحول الرقمي جعل المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للمصارف التجارية تتميز بسهولة الفهم والخلو من التعقيد. وقد ساهم التحول الرقمي في حيادية المعلومات المحاسبية ورفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع دراسة الباحثين في تناولها لموضوعات ذات صلة بجودة الأرباح والتضخم وتأثيرهما على الشركات، حيث ركزت على تحليل القوائم المالية وتأثير العوامل الاقتصادية على أداء الشركات. ومع ذلك، تتميز دراسة الباحثين بتركيزها المحدد على تأثير المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) على جودة الأرباح المحاسبية في سياق بنك إسلامي (بنك فيصل الإسلامي) خلال الفترة 2016-2020، وهو ما يختلف عن الدراسات السابقة التي تناولت إما جودة الأرباح بشكل عام، أو التضخم وتأثيره على الاقتصاد الكلي، أو ممارسات إدارة الأرباح في قطاعات مختلفة. وبذلك، تسد دراسة الباحثين فجوة بحثية مهمة من خلال الربط المباشر بين المحاسبة عن التضخم وجودة الأرباح في سياق المؤسسات المالية الإسلامية، وهو جانب لم يتم تناوله بشكل مباشر في الدراسات السابقة المذكورة، مما يوفر رؤى جديدة حول كيفية تأثير التضخم على جودة التقارير المالية

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

في القطاع المصرفي الإسلامي.

2. الأطار النظري:

تعد المحاسبة عن تغيرات الأسعار وجودة الأرباح المحاسبية من المواضيع المهمة في مجال المحاسبة المالية، حيث تحظى بأهمية بالغة في تقديم صورة دقيقة وموثوقة عن الأداء المالي للمنشآت. فالمحاسبة عن تغيرات الأسعار تهدف إلى معالجة آثار التضخم وتقلبات القوة الشرائية للنقود على القوائم المالية، مما يساعد في توفير معلومات أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. من جانب آخر، تركز جودة الأرباح المحاسبية على مدى دقة وموثوقية الأرباح المعلنة في عكس الأداء الحقيقي للمنشأة وقدرتها على الاستمرار في المستقبل. إن الترابط بين هذين المفهومين يكمن في أن المعالجة السليمة لتغيرات الأسعار تساهم بشكل كبير في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، مما يعزز من قدرة المستثمرين والمحليلين على تقييم أداء المنشآت بشكل أكثر دقة وفعالية. وعليه، فإن فهم وتطبيق هذين المفهومين يعد أمراً ضرورياً لتحقيق الشفافية المالية وتعزيز الثقة في التقارير المالية، مما يساهم في تحسين كفاءة الأسواق المالية وترشيد القرارات الاستثمارية. في هذا السياق، سيتناول الباحثين في الإطار النظري مفهوم المحاسبة عن تغيرات الأسعار وأهميتها، ومفهوم جودة الأرباح المحاسبية وأهميتها ومؤشراتها، بالإضافة إلى الربط بين هذين المتغيرين، مما سيوفر أساساً نظرياً لفهم العلاقة بينهما وتأثيرهما على جودة التقارير المالية.

1.2 المحاسبة عن تغيرات الاسعار (التضخم)

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار و هذا يعني انه ليس ارتفاع بعض السلع و الخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع أخرى يعتبر تضخماً كما ان الارتفاع المفاجئ في الأسعار و في وقت واحد لا يعد تضخماً حيث من الممكن ان تعود الأسعار الي وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها . 2 و استناداً الي بيجو تتوفر حالة التضخم (عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على شكل الدخل) (حسين، 2015، ص 316)

وتعتبر المحاسبة عن التضخم مجموعة الأسس والأساليب التي يعتمد عليها والإجراءات التي تتبع لتعديل قيم العناصر أو البنود التي تظهر في القوائم المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقود، ثم بيان كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في قوائم ملحقة، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية ويتم ذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة الى أخرى (عمر، 1997، ص 2)

2.2 جودة الأرباح المحاسبية

تعكس جودة الأرباح المحاسبية بدقة الأرباح الفعلية التي تم تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، كما تعكس مدى استمرارية تدفق هذه الأرباح في الفترات المستقبلية، مما يجعلها مؤشراً مهماً لتقييم الأداء الحالي والمستقبلي للشركة وفقاً لماهر (2011، ص 11). تعتبر الأرباح المقياس الأساسي لنجاح الشركة، بينما ترتبط المقاييس الاجتماعية لقياس الأداء عادةً بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة للمجتمع المحيط بها. بالإضافة إلى ذلك، تعكس الأرباح قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات والتخطيط العلمي السليم لأنشطتها، كما أشار طريف (2010) تستمد جودة الأرباح المحاسبية أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، حيث تُعتبر أرباح الشركة مدخلات هامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات. وتُعد جودة الأرباح موضوعاً ذا أهمية لأولئك الذين يستخدمون القوائم المالية مثل الدائنين، المستثمرين، والجمهور، بالإضافة إلى أهميتها على المستوى الوطني. وفقاً لـ Schipper & Vincent (2003)، تعني جودة الأرباح مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرتها على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة. تمثل الاستمرارية قدرة الشركة على المحافظة على أرباحها على المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحالية على إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية.

بالرغم من أن مفهوم جودة الأرباح قد نوقش بشكل واسع، إلا أن هناك عدم اتفاق حول تعريفه وقياسه، مما يجعله مفهوماً معقداً. تأتي أهمية جودة الأرباح من أهمية رقم الدخل المعلن عنه، حيث يعتمد المستثمرون في قراراتهم على أرقام الدخل المعلنة، كما تُستخدم تقارير الدخل والقياسات المشتقة منها بشكل واسع في خطط تعويضات العاملين مثل الرواتب والأجور والمكافآت وفقاً لنظرية الوكالة. هناك عدة مؤشرات لجودة الأرباح المحاسبية يمكن تناولها.

الاستمرارية تعتبر خاصية مفضلة للأرباح، حيث تعتمد بعض التعاريف على خاصية الثبات والاستمرارية للأرباح. بناءً عليه، فإن الأرباح الأكثر ثباتاً تُعد أعلى جودة وفقاً لـ Richardson (2003). القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية يجب أن تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو تعزيز أو تصحيح التوقعات الحالية، كما أشار يوسف (2015، ص 282) و Belkaoui (2000، ص 47).

التوقيت الزمني المناسب يظهر أن الأخبار السيئة يتم الاعتراف بها بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، لذا فإن التوقيت المناسب للأخبار السيئة في الأرباح يكون أعلى، ويظهر هذا بشكل واضح في قيد التحفظ مثل سرعة الاعتراف بالخسائر وشطب الأصول وفقاً لـ Ball (2005، ص 4). التحفظ يُصنف إلى مشروط وغير مشروط؛ حيث يشير التحفظ المشروط إلى التحيز في الوحدات الاقتصادية التي تعاني من خسائر اقتصادية، بينما يشير التحفظ غير المشروط إلى الإبلاغ عن قيم منخفضة لحقوق المساهمين من خلال تخفيض قيم الأصول أو المبالغة في المطلوبات أو كليهما، كما أكد Ball (2005، ص 9).

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

يخلص الباحثان إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تعكس بدقة الأرباح الفعلية المحققة وتوقعات استمراريته، مما يجعلها مؤشراً هاماً لتقييم أداء الشركة. تستمد أهميتها من كونها مدخلات أساسية في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، وتهم مستخدمي القوائم المالية والمستوى الوطني. رغم النقاش الواسع حول مفهومها، لا يوجد اتفاق على تعريفها وقياسها. تتضمن مؤشرات جودة الأرباح الاستمرارية، القدرة التنبؤية، التوقيت المناسب، والتحفيز. الاستمرارية تعني ثبات الأرباح على المدى الطويل، بينما القدرة التنبؤية تحسن توقعات متخذي القرار. يرتبط التوقيت المناسب بسرعة الاعتراف بالأخبار السيئة، في حين يشير التحفيز إلى التحيز في الإبلاغ عن القيم المنخفضة لحقوق المساهمين.

يرى الباحثان المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) تعد من العوامل المؤثرة في تحديد جودة الأرباح المحاسبية، حيث تؤثر بشكل مباشر على دقة وموثوقية القوائم المالية. فعندما لا تؤخذ آثار التضخم في الاعتبار، قد تظهر الأرباح مضخمة بشكل غير واقعي، مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصلحة. وتكمن أهمية تعديل القوائم المالية وفقاً للتضخم في تقديم صورة أكثر دقة للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، مما يعزز جودة الأرباح المحاسبية. فالأرباح ذات الجودة العالية هي تلك التي تعكس الأداء التشغيلي الفعلي للشركة، وتكون قابلة للمقارنة عبر الفترات الزمنية المختلفة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تطبيق نماذج محاسبية تأخذ في الاعتبار تأثيرات التضخم.

3. الدراسة التطبيقية:

لكي يتم اختبار نموذج التضخم المقترح للتطبيق علي بنك فيصل الإسلامي لا بد من تعديل كافة بنود القوائم المالية للبنك محل الدراسة طيلة مدة الدراسة والبالغة خمس سنوات من (2016) حتي العام (2020) لقد اعتمدت الدراسة في إجابتها على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها بالفروض التالية:

- 1- أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية.
- 4- أن قصور عرض القوائم المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم، لا يتفق مع مفهوم الإفصاح المحاسبي عن كافة المعلومات التي يتعين إعلام مستخدمي القوائم المالية بها، والتي تساعد في اتخاذ قرارات مستقبلية.

الجدول (1) التالي يقدم مقارنة بين قسط الاهلاك السنوي للأصول الثابتة المعدة وفق الأسس التقليدية وقسط الاهلاك المعدل وفقاً للنموذج المحاسبي المقترح، مع توضيح الفرق بين القيمتين والنسبة المئوية لهذا الفرق لكل سنة مالية.

جدول (1)

مقارنة قسط الاهلاك السنوي للأصول الثابتة المعدة طبقا للأسس التقليدية بقسط هلاك الجاري المعدل
طبقا للنموذج المقترح

النسبة	الفرق بين (اوب)	قسط الاهلاك وفقا للنموذج المقترح(ب)	قسط الاهلاك الدفترى(ا)	السنة المنتهية في
8.70%	19,002,259.7	237,528,246.3	218,525,986.6	31/12/2016
20.00%	142,561,230	855,367,386	712,806,156	31/12/2017
40.00%	148,243	518,850	370,607	31/12/2018
61.46%	315,501	828,945	513,444	31/12/2019
75.00%	543,954	1,269,226	725,272	31/12/2020
17.43%	162,571,187.4	1,095,512,653	932,941,465.6	الإجمالي

المصدر: اعداد الباحثان ، بالاعتماد على تقارير البنك ، (2016- 2020)

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول (1) الآتي:

في العام 2016، كان قسط الاهلاك الدفترى 218,525,986.6، بينما بلغ قسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح 237,528,246.3، بفارق 19,002,259.7 ونسبة 8.70%. الفرق بنسبة 8.70% يشير إلى أن الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح أعلى بشكل ملحوظ، مما يوضح أن الأسس التقليدية قد تقلل من قيمة الاهلاك.

في العام 2017، كان قسط الاهلاك الدفترى 712,806,156، بينما بلغ قسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح 855,367,386، بفارق 142,561,230 ونسبة 20.00%. الفرق الكبير بنسبة 20.00% يعزز الحاجة إلى تعديل السياسات المحاسبية لتشمل تأثيرات التضخم.

في العام 2018، كان قسط الاهلاك الدفترى 370,607، بينما بلغ قسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح 518,850، بفارق 148,243 ونسبة 40.00%. زيادة الفرق إلى 40.00% توضح أن الأسس التقليدية قد لا تكون كافية لتقديم صورة دقيقة عن الاهلاك.

في العام 2019، كان قسط الاهلاك الدفترى 513,444، بينما بلغ قسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح 828,945، بفارق 315,501 ونسبة 61.46%. الفرق بنسبة 61.46% يشير إلى تضخم كبير في قيمة الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح مقارنة بالأسس التقليدية.

في العام 2020، كان قسط الاهلاك الدفترى 725,272، بينما بلغ قسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح 1,269,226، بفارق 543,954 ونسبة 75.00%. الفرق بنسبة 75.00% يعكس تأثيرات التضخم بشكل واضح، مما يدعم ضرورة اعتماد نموذج معدل.

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

في الإجمالي، كان قسط الاهلاك الدفترى 932,941,465.6، بينما بلغ قسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح 1,095,512,653، بفارق 162,571,187.4 ونسبة 17.43%. النسبة الإجمالية للفرق 17.43% تشير إلى أن الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح أعلى بكثير من الأسس التقليدية، مما يعزز الحاجة إلى تعديل السياسات المحاسبية لتشمل تأثيرات التضخم.

مما سبق يستنتج الباحثان ان البيانات والنسب المستخلصة من الجدول توضح بجلاء الفرق الكبير بين قسط الاهلاك الدفترى وقسط الاهلاك المعدل وفقاً للنموذج المقترح. هذا الفرق يعزز الفرضية بأن الأسس التقليدية قد تقلل من قيمة الاهلاك، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح وعدم تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي. اعتماد نموذج محاسبي معدل يأخذ في الحسبان تأثيرات التضخم يعتبر خطوة ضرورية لضمان دقة وشفافية القوائم المالية. الجدول (2) التالي يقدم مقارنة بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعدة وفق الأسس التقليدية وقيمة الأصول الجارية المعدلة وفقاً للنموذج المحاسبي المقترح، مع توضيح الفرق بين القيمتين والنسبة المئوية لهذا الفرق لكل سنة مالية.

جدول (2)

مقارنة القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعدة طبقاً للأسس التقليدية بقيمة الأصول الجارية المعدلة طبقاً للنموذج المقترح

السنة المنتهية في	قيمة الأصول بالتكلفة (أ)	قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح (ب)	الفرق بين (أوب)	النسبة (%)
31/12/2016	854,195,744	1,067,744,680	213,548,936	25.00%
31/12/2017	1,182,254,043	1,418,704,851	236,450,808	20.00%
31/12/2018	1,280,304	1,792,425	512,121	40.00%
31/12/2019	1,775,745	2,663,618	887,873	50.00%
31/12/2020	2,943,250	5,150,688	2,207,438	75.00%
الإجمالي	2,042,449,086	2,496,056,262	453,607,176	22.21%

المصدر: اعداد الباحثان، بالاعتماد على تقارير البنك ، (2016 - 2020)

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول (2) الآتي:

في العام 2016، كانت قيمة الأصول بالتكلفة 854,195,744، بينما بلغت قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح 1,067,744,680، بفارق 213,548,936 ونسبة 25.00%. الفرق بنسبة 25.00% يشير إلى أن النموذج المقترح يعترف بقيمة أعلى للأصول مقارنة بالأسس التقليدية.

في العام 2017، كانت قيمة الأصول بالتكلفة 1,182,254,043، بينما بلغت قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح 1,418,704,851، بفارق 236,450,808 ونسبة 20.00%. الفرق بنسبة 20.00% يظهر أن الأسس التقليدية قد تقلل من قيمة الأصول، مما يؤدي إلى تقديم صورة أقل دقة عن الوضع المالي.

في العام 2018، كانت قيمة الأصول بالتكلفة 1,280,304، بينما بلغت قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح 1,792,425، بفارق 512,121 ونسبة 40.00%. الفرق بنسبة 40.00% يعزز الفرضية بأن الأسس التقليدية لا تعكس القيمة الحقيقية للأصول بشكل كافٍ.

في العام 2019، كانت قيمة الأصول بالتكلفة 1,775,745، بينما بلغت قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح 2,663,618، بفارق 887,873 ونسبة 50.00%. الفرق بنسبة 50.00% يشير إلى تضخم كبير في قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح مقارنة بالأسس التقليدية.

في العام 2020، كانت قيمة الأصول بالتكلفة 2,943,250، بينما بلغت قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح 5,150,688، بفارق 2,207,438 ونسبة 75.00%. الفرق بنسبة 75.00% يعكس تأثيرات التضخم بشكل واضح، مما يدعم ضرورة اعتماد نموذج معدل يعبر عن القيمة الحقيقية للأصول.

في الإجمالي، كانت قيمة الأصول بالتكلفة 2,042,449,086، بينما بلغت قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح 2,496,056,262، بفارق 453,607,176 ونسبة 22.21%. النسبة الإجمالية للفرق 22.21% تشير إلى أن النموذج المقترح يعترف بقيمة أعلى للأصول مقارنة بالأسس التقليدية، مما يعزز الحاجة إلى تعديل السياسات المحاسبية لتشمل تأثيرات التضخم لتقديم صورة دقيقة وشفافة عن الوضع المالي.

يستنتج الباحثان أن البيانات والنسب المستخلصة من الجدول توضح بجلاء الفرق الكبير بين قيمة الأصول بالتكلفة وقيمة الأصول الجارية المعدلة وفقاً للنموذج المقترح. هذا الفرق يعزز الفرضية بأن الأسس التقليدية قد تقلل من قيمة الأصول، مما يؤدي إلى تقديم صورة غير دقيقة للوضع المالي. اعتماد نموذج محاسبي معدل يأخذ في الحسبان تأثيرات التضخم يعتبر خطوة ضرورية لضمان دقة وشفافية القوائم المالية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى

الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية.

تحليل الفرضية:

- قسط الاهلاك: الفرق الإجمالي بين قسط الاهلاك الدفترى وقسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح هو 162,571,187.4، بنسبة 17.43%. هذا يشير إلى أن الاهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية أقل من الواقع، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح.
- في سنة 2017، الفرق بين القسطين هو 142,561,230، بنسبة 20.00%. هذا الفرق الكبير يعزز فكرة أن الاهلاك التاريخي غير كافٍ لتقديم صورة دقيقة عن الأرباح.

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

البيانات تدعم الفرضية الأولى بأن الاعتماد على التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية.

اختبار الفرضية الثانية:

والتي تنص على " قصور عرض القوائم المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم، لا يتفق مع مفهوم الإفصاح المحاسبي عن كافة المعلومات التي يتعين إعلام مستخدمي القوائم المالية بها، والتي تساعدهم في اتخاذ قرارات مستقبلية".

تحليل الفرضية:

- القيمة الدفترية للأصول: الفرق الإجمالي بين قيمة الأصول بالتكلفة وقيمتها وفقاً للنموذج المقترح هو 453,607,176، بنسبة 22.21%. هذا يشير إلى أن الأصول مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية.
- في سنة 2020، الفرق بين القيمتين هو 2,207,438، بنسبة 75.00%. هذا الفرق الكبير يعزز فكرة أن القوائم المالية لا تعكس القيم الحقيقية للأصول.

البيانات تدعم الفرضية الثانية بأن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم لا تتفق مع مفهوم الإفصاح المحاسبي الكامل.

تؤكد البيانات والنسب المستخلصة من الجداول (1)، (2) على أهمية إعادة النظر في السياسات المحاسبية الحالية واعتماد نماذج معدلة تأخذ في الحسبان تأثير التضخم، وذلك لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة لمستخدمي القوائم المالية.

4. الخاتمة

1.4 النتائج:

1. أن الاعتماد على التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية.
2. أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم لا تتفق مع مفهوم الإفصاح المحاسبي الكامل.
3. ان البيانات والنسب المستخلصة من الجدول توضح بجلاء الفرق الكبير بين قسط الاهلاك الدفترى وقسط الاهلاك المعدل وفقاً للنموذج المقترح. هذا الفرق يعزز الفرضية بأن الأسس التقليدية قد تقلل من قيمة الاهلاك، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح وعدم تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي. اعتماد نموذج محاسبي معدل يأخذ في الحسبان تأثيرات التضخم يعتبر خطوة ضرورية لضمان دقة وشفافية القوائم المالية.
4. ان البيانات والنسب المستخلصة من الجدول توضح بجلاء الفرق الكبير بين قيمة الأصول بالتكلفة وقيمة الأصول الجارية المعدلة وفقاً للنموذج المقترح. هذا الفرق يعزز الفرضية بأن الأسس التقليدية قد تقلل من قيمة الأصول، مما يؤدي إلى تقديم صورة غير دقيقة للوضع المالي. اعتماد نموذج محاسبي معدل يأخذ في الحسبان تأثيرات التضخم يعتبر خطوة ضرورية لضمان دقة وشفافية القوائم المالية.

2.4 مناقشة النتائج

1. فيما يتعلق بتشويه الدخل وتوزيع أرباح صورية نتيجة الاعتماد على التكلفة التاريخية في ظل التضخم: تتفق هذه النتيجة مع دراسة إسماعيل (2010م) التي أشارت إلى ظهور الدخل بصورة أكبر من حقيقته في أوقات التضخم. كما تتماشى مع نتائج دراسة زهير وقاسم (2019م) التي وجدت أن بعض المصارف تظهر مستحقات اعتيادية بقيمة سالبة، مما يؤدي إلى ضعف جودة الأرباح. هذا التوافق يؤكد على أهمية مراعاة تأثير التضخم عند إعداد القوائم المالية لتجنب المبالغة في تقدير الأرباح.
2. بخصوص عدم اتفاق القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم مع مفهوم الإفصاح المحاسبي الكامل: تتوافق هذه النتيجة مع دراسة إسماعيل (2010م) التي أشارت إلى إخلال تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية بخصائص جودة المعلومات المحاسبية. كما تدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (INÊS LISBOA & ALEKSANDRE, 2018) من أن الأزمة المالية أثرت على ميل الشركات لإدارة النتائج المالية، مما يشير إلى أهمية الإفصاح الكامل في ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي.
3. فيما يخص الفرق الكبير بين قسط الإهلاك الدفتری وقسط الإهلاك المعدل وفقاً للنموذج المقترح: هذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة إسماعيل (2010م) من أن استخدام نماذج محاسبة التضخم يوفر معلومات أكثر جودة وملاءمة لاتخاذ القرارات. كما تتفق مع دراسة (Adeiza & others, 2018) التي أظهرت أهمية تعديل المخصصات المحاسبية لتعكس الواقع الاقتصادي بشكل أدق.
4. بالنسبة للفرق الكبير بين قيمة الأصول بالتكلفة وقيمة الأصول الجارية المعدلة وفقاً للنموذج المقترح: تتفق هذه النتيجة مع دراسة (INÊS LISBOA & ALEKSANDRE, 2018) التي أشارت إلى أهمية حجم الشركة وإجمالي أصولها في تفسير إدارة الأرباح. كما تدعم ما توصلت إليه دراسة مروان (2020م) من أهمية التركيز على السياسات الداخلية لمعالجة مشكلة التضخم، حيث أن تعديل قيم الأصول وفقاً لتأثيرات التضخم يعد جزءاً من هذه السياسات.

3.4 التوصيات

1. ينبغي تعديل السياسات المحاسبية لتشمل تعديلات على أساس التضخم، مما سيؤدي إلى تقديم صورة أكثر دقة للوضع المالي للبنك، وتحسين دقة القوائم المالية بنسب تصل إلى 22.21% في المتوسط.
2. يجب تحسين الإفصاح المحاسبي لضمان تقديم كافة المعلومات ذات الصلة لمستخدمي القوائم المالية، مما سيؤدي إلى تقليل الفرق في قسط الإهلاك بنسبة تصل إلى 17.43% في المتوسط.
3. تبني النماذج المحاسبية المعدلة وفقاً للتضخم لضمان تقييم أكثر دقة للأصول والخصوم لتوفير صورة مالية أكثر دقة، مما يساعد في اتخاذ قرارات أفضل.
4. توفير برامج تدريبية للمحاسبين لفهم وتطبيق النماذج المحاسبية المعدلة وفقاً للتضخم. لزيادة كفاءة المحاسبين في التعامل مع التضخم وتأثيره على القوائم المالية.

3.4المراجع:

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

- إسماعيل، عبد الحكيم محمد. (2010). أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشودة بسوق الخرطوم للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- Modibbo Abunakar. (2016). Effect of audit quality and corporate governance on real activities manipulation in Nigerian banks. Proceeding of Economics and Finance Conferences, 4206739, International Journal of Social and Economic Sciences, 6.
- Adeiza Musa Farouk, & Muhammad Aminu Isa. (2018). Earnings management of listed deposit banks (DMBs) in Nigeria: A test of Chang, Shen and Fang (2008) model. International Journal of Finance and Accounting, 7(2), 49-55.
- INÊS LISBOA, & ALEKSANDRE KACHARAVA. (2018). Does financial crisis impact earnings management: Evidence from Portuguese and UK. European Journal of Applied Business Management, 4(1), 80-100.
- محمد زهير، و رؤى أحمد قاسم. (2019). العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح وأثرها على مستخدمي المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(110)، 614-627. جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
- مروان، عبد العزيز. (2020). التضخم والعوامل المؤثرة فيه: دراسة قياسية العراق أنموذجاً 2003-2013. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 10(1)، 199-214.
- شريف، إسماعيل عثمان. (2022). التحول الرقمي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية. أبحاث إقتصادية معاصرة، 5(2)، 389-404.
- حسين، منى يونس. (2015). الاقتصاد الكلي. دار المجد للنشر والتوزيع. ص 316.
- عمر، محمد عبد الحليم. (1997). المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية. ندوة حول التضخم وآثاره على المجتمعات. الحل الإسلامي، المنامة، البحرين، 29 أبريل إلى 1 مايو. ص 2.
- ماهر، أمال محمد. (2011). تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال. مجلة الفكر المحاسبي، 2(2)، ص 11. القاهرة.
- طريف، كاظم طريح. (2010). تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في سوريا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، كلية التجارة.
- Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings quality. Accounting Horizons, 17(Supplement), 97-110.
- Richardson, N., Larson, & Cocklin, M. (2003). Cash handling: Business fraud. Orlando. p. 49.
- يوسف، محمد إمام أحمد وآخرون. (2015). دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار والتكنولوجيا للعلم في السودان: بالتطبيق على بنك الاستثمار المالي. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات التجارية، ص 282.
- Belkaoui, A. R. (2000). Accounting theory (4th ed.). International Thomson Business Press. UK. p. 49.
- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics, 39(1), 4.